ذلك الواحد ابتداء واعادة بحسب حقيقته وذاته بل بحسب الاضافة الى امر خارج على ماهيته
وهو الزمان وكذلك الايجاد امر واحد لا يختلف ابتداء واعادة الا بحسب تلك الاضافة فاذن
يتلازمان اي الوجودان المبتدا والمعاد وكذا الايجادان امكانا ووجوبا وامتناعا لان
الاشياء المتوافقة في الماهية يجب اشتراكها في هذه الامور المستندة الى ذواتها ولو جوزنا
كون الشيء الواحد ممكنا في زمان كزمان الابتداء ممتنعا في زمان اخر كزمان الاعادة
معللا اي ذلك الكون بان الوجود في الزمان الثاني اخص من الوجود مطلقا ومغاير
للوجود في الزمان الاول بحسب الاضافة فلا يلزم من امتناع الوجود الثاني امتناع ما هو
الاعم منه وامتناع ذلك المغاير لجاز الانقلاب من الامتناع الذاتي الى الوجوب الذاتي
معللا بان الوجود في زمان اخص من الوجود المطلق ومغاير للوجود في زمان آخر فجاز
ان يكون ذلك الاخص ممتنعا والمطلق او المغاير واجبا وفساد في التجويز الثاني اللازم
للتجويز الاول لمخالفة لبديهة العقل الحاكمة بان الشيء الواحد يستحيل ان يقتضي لذاته
عدمه في زمان ويقتضي لذاته وجوده في زمان آخر لان اقتضاء الذات من حيث هي لا يتصور
انفكاكه عنها وفيه اغناء الحوادث في حدوثها وفيه سد لباب اثبات الصانع بالاستدلال
عليه من مصنوعاته لما عرفت من استغناء الحوادث عنه والعجب من صاحب المواقف انه جوز
ما ابطله في هذا المبحث في بحث ان الامكان لازم لماهية الممكن حيث قال ان ازلية الامكان
ثابتة ومن غير امكان الازلية وغير مستلزم له وقال الشارح الفاضل في تقريره وذلك
لانا اذا قلنا امكانه ازلي اي ثابت ازلا كان الازل ظرفا للامكان فيلزم ان يكون ذلك
الشيء متصفا بالامكان اتصافا مستمرا غير مسبوق بعدم الاتصاف وهذا هو الذي
يقتضيه لزوم الامكان لماهية الممكن وهو ثابت للعالم والحوادث اليومية ولفاعليته

ولفاعلية البارى لها ايضا واذا قلنا ازليته ممكنة كان الازل ظرفا لوجوده على معنى ان وجوده
المستمر الذي لا يكون مسبوقا بالعدم ممكن ومن المعلوم ان الاول لا يستلزم الثاني لجواز ان
يكون وجود الشيء في الجملة ممكنا امكانا مستمرا ولا يكون وجوده على وجه الاستمرار
ممكنا اصلا بل ممتنعا ولا يلزم من هذا ان يكون ذلك الشيء من قبيل الممتنعات دون الممكنات
لان الممتنع هو الذي لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه هذا هو المسطور في كتب القوم الى هنا
كلامه وقد تبين من قوله لان الممتنع هو الذي لا يقبل الوجود بوجه من الوجوه فساد ما تقدم
من قوله ولو جوزنا كون الشيء الواحد ممكنا في زمان ممتنعا في زمان اخر لجاز الانقلاب
من الامتناع الذاتي الى الوجوب الذاتي فكلام الشارح الفاضل ايضا لا يخلو عن الاضطراب
والله اعلم بالصواب ومن رام زيادة تفصيل في هذا الباب فليطلبها من رسالتنا المعمولة في
تحقيق المسئلة المنقولة في الحواشي التي علقناها على تهافت الفلاسفة قال صاحب المواقف و
الخصم يعني المنكر لجواز اعادة المعدوم يدعي الضرورة تارة ويلتجئ الى الاستدلال اخرى و
يرد عليه انهم لا يدعون الضرورة في اصل المدعى بل يدعونها في مقدمات دليله حيث يقولون
ان اعادة المعدوم ممتنعة اذ على تقدير وقوعها يلزم تخلل العدم بين الشيء ونفسه واللازم باطل
بالضرورة واما ما ذكره ثانيا فعلى وفقه وقع نقل الآمدي حيث ذكر في ابكار الافكار وجوههم
في مقام المعارضة لوجوهنا وفي قوله في شرح العقايد العضدية انهم يدعون البديهية و
يقيمون الدلائل التنبيهية لم يصب ثم قال صاحب المواقف اما بالضرورة فقالوا لو تخلل العدم بين
الشيء ونفسه محال بالضرورة وقال الشارح الفاضل في تعليله اذ لا بد للتخلل من طرفين متغايرين
فيكون الوجود بعد العدم غير الوجود قبله حتى يتصور تخلل العدم بينهما فعلى هذا فلا يكون
المعاد هو المبتدا بعينه لان كلا منهما موجود بوجود مغاير لوجود صاحبه فهما موجودان

Copyright © King Saud University